مع دخول الحوثيين على خط حرب غزة.. أمريكا تقر صفقتين أسلحة للسعودية والإمارات

وافقت إدارة بايدن، الإثنين الماضي، على بيع أسلحة بقيمة 583 مليون دولار للسعودية، و85 مليون دولار للإمارات، مع تصاعد التوترات في الخليج بعد سلسلة من الهجمات البحرية للحوثيين، تزامنا مع الحرب في غزة.

وقالت وزارة الخارجية إن الصفقة للسعودية تشمل تحديث طائرات نظام المراقبة التكتيكية المحمولة جوا 3A-RE والمعدات ذات الصلة.

وكانت المملكة قد طلبت شراء معدات لتحديث طائرات "تاس" التي اشترتها من شركة "بوينج" في الثمانينات.

تفاصيل صفقة السعودية:

وأرادت المملكة سبعة أنظمة أمان INS/GPS، وأجهزة اتصالات، وأنظمة لذكاء الإشارات من بين معدات

أخرى، وفقا لما نقل موقع "ميدل إيست آي".

وقال "البنتاجون"، في بيان: "هذا البيع المقترح سيدعم أهداف السياسة الخارجية وأهداف الأمن القومي للولايات المتحدة من خلال تحسين قدرة المراقبة السعودية لمواجهة التهديدات الإقليمية الحالية والمستقبلية".

وإلى جانب البيع للسعودية، قالت إدارة بايدن إنها وافقت على بيع 18 نظام رادار TPQ/AN-50 للإمارات العربية المتحدة بقيمة 85 مليون دولار.

وأخطرت إدارة بايدن الكونجرس بكلا البيعتين، وتنتظر إعطاء الموافقة النهائية.

حماية أمريكية للبلدين:

وقالت الولايات المتحدة إن الصفقة ستحمي البنية التحتية الحيوية والأصول المدنية ذات القيمة العالية وكذلك المنشآت العسكرية من نيران الصواريخ والمدفعية، إلى جانب المركبات الجوية بدون طيار.

وقال "البنتاجون"، في بيان، إن "الإمارات شريك حيوي للولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط"، مضيفا أن "البيع سيدعم السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة من خلال المساعدة في تحسين أمن الإمارات".

وتأتي كلتا البيعتين في الوقت الذي تجتاح فيه الحرب في غزة الشرق الأوسط بين دولة الاحتلال الإسرائيلي وحركة "حماس".

كما تأتي الصفقتين بالتزامن مع زيارة يجريها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى البلدين الخليجيين، وهي أول زيارة له إليهما منذ الغزو الروسي لأوكرانيا.

ويرى مسؤولون أمريكيون أن الهجوم الذي شنته "حماس" في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي على مستوطات غلاف غزة كان يهدف جزئيا إلى عرقلة عملية تطبيع السعودية مع دولة الاحتلال، وهي عملية كانت تطمح الإدارة الأمريكية إلى إنجازها.

ومن ناحيتها، طبعت الإمارات مع دولة الاحتلال في عام 2020 جزء من اتفاقية بوساطة أمريكية تسمى "اتفاقيات إبراهيم".

وقد انضمت الإمارات والسعودية إلى الدول الأخرى ذات الأغلبية العربية والإسلامية التي دعت إلى وقف إطلاق النار في الحرب في غزة، مما جعلها على خلاف مع استمرار إدارة بايدن في رفض دعم وقف القتال.

وتشعر كل من الرياض وأبوظبي بالقلق من أن الغزو الإسرائيلي لقطاع غزة قد يؤدي إلى تصعيد إقليمي للعنف.

وقد حاول كلا البلدين مؤخرًا إصلاح العلاقات مع منافستهما إيران، حيث يهدفان إلى التركيز على تنمية اقتصاداتهما.

وهاجم الحوثيون، المتحالفون مع إيران في اليمن، الأحد الماضي، ثلاث سفن تجارية وسفينة حربية أمريكية في البحر الأحمر، فيما قالوا إنه رد على الهجوم الإسرائيلي على غزة.

وزادت الهجمات من المخاوف بشأن التهديدات التي تواجه الشحن الدولي في الخليج، بما في ذلك النفط والغاز.

وقد حذر المسؤولون الأمريكيون والغربيون بشكل خاص المديرين التنفيذيين للشحن للاستعداد لمزيد من الهجمات، حيث تكافح إدارة بايدن مع استراتيجية لردع الحوثيين، بينما تحاول السعودية والإمارات إخراج نفسيهما من حرب اليمن، التي شهدت توقفاً نسبياً في القتال.